

بحجة أنها ستعوق جهود الحكومة للإصلاح المالي والاقتصادي دمشير ينتقد تقرير وكالة موديز لمهاجمته نتائج الانتخابات

بمقتهم الغالبية في تمثيلهم بمجلس الأمة. وقال: دقت ساعة العمل وما تعهدنا به في حملاتنا الانتخابية سيرى النور بإذن الله في الفترة المقبلة. وأكد أنه سيتصدى لوثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي الحكومية والتي يبدو أنها فصلت لجباية الأموال من المواطنين بطرق شتى كتقنين الدعم وزيادة أسعار الخدمات وغير ذلك، متعهداً بالعمل على إقرار القوانين التي تحسن المستوى المعيشي للمواطنين.

وليس من حق أحد التدخل في خيارات الشعب، مشدداً على أنه سينفذ ما تعهد به أمام الناخبين من إسقاط وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي وسيدافع عن مصالح الشعب شاء من شاء وأنى من أبى. وأضاف أننا سنقف إلى جانب المواطنين في كل ما تتطلبه مصالحهم التي تستعمل على حمايتها وعدم المساس بالمستوى المعيشي الجيد والمكفول للمواطن حسب الدستور، معرباً عن بالغ شكره وتقديره إلى المواطنين الذين شرفوه



خلف ديمشير

انتقد النائب خلف ديمشير ما جاء في تقرير وكالة موديز للتصنيف الائتماني الذي هاجم نتائج الانتخابات الأخيرة بحجة أنها ستعوق ما أسماه التقرير جهود الحكومة للإصلاح المالي والاقتصادي، مؤكداً أن على هذه الوكالة الكف عن التدخل في الشأن الكويتي، فأهل مكة أدرى بشعابها، ولكل مجتمع خصوصيته. وقال ديمشير في تصريح صحافي إن الشعب الكويتي قال كلمته واختار نوابه في انتخابات نزيهة وديموقراطية



م. محمد الهدية وعيسى الكندري يتوسطان بعض الحضور

استقبال المهنيين في ديوانه بمنطقة سلوى الهدية: سنستمر في الحفاظ على حقوق المواطنين ومكتسباتهم



م. محمد الهدية مع أحد أبناء الدائرة الأولى

استقبال النائب م. محمد مروي الهدية في ديوانه بمنطقة سلوى المهنيين بمناسبة فوزه بالانتخابات البرلمانية. ووجه الهدية الشكر للناخبين على ثقتهم الغالبية التي منحوه إياها للفوز في الانتخابات البرلمانية، متعهداً بالسير على نهج السابق بالحفاظ على حقوق المواطنين ومكتسباتهم.



جانب من الحضور في ديوان الهدية



م. محمد الهدية في حديث مع الحضور



جانب آخر من الحضور



حضور في ديوان الهدية



ناخبو الدائرة الأولى خلال استقبال الهدية

خصوصاً يوماً من كل أسبوع لاستقبال المرضى بالمجان الصالح يشيد بمبادرة الطبيب الكويتيين هشام وميثم الخياط



خليل الصالح

العمل الإنساني داخل المجتمع الكويتي، مؤكداً على الحاجة الملحة لإبراز مثل هذه اللوحات الإنسانية المضيئة. وأضاف أن مثل هذه النماذج تعكس قدرة الكفاءات الكويتية على الإنجاز وصناعة الفارق، كما أنها في نفس الوقت تأتي رداً على الأصوات التي تقلل من كفاءة الشباب الكويتي في مجالات العمل المختلفة، داعياً إلى تمكين تلك السواعد المبادرة صاحبة السعي الدؤوب لخدمة المجتمع ورفعة الوطن.

أشاد النائب خليل الصالح بمبادرة الطبيب الكويتيين د. هشام الخياط ود. ميثم الخياط بتخصيص يوم من كل أسبوع لاستقبال المرضى بالمجان، مفعماً مثل هذه المبادرات التي تعطي قيم التكافل والترحم بين الناس وتؤكد المعدن الأصيل للشعب الكويتي. ودعا الصالح وزارة الصحة إلى تبني مثل هذه المبادرات ودعمها بكل الإمكانيات المتاحة، وإبرازها بالتعاون مع وزارة الإعلام من خلال تغطية تعزز قيمة

العجمي: 38% يؤيدون البديل الإستراتيجي

لسياسة الأجور والرواتب. وقال العجمي إن الهدف من الاستبيان بيان مدى الرضا العام لدى الموظفين عن البديل الاستراتيجي الذي يعد أحد الحلول العلمية التي تمثل نهجاً موضوعياً للوصول للتوازن المنشود في الجوانب المالية الخاصة بموظفي الدولة.

والأجور؟ مع ثلاثة خيارات (نعم/لا/أهتم). وأضاف العجمي أن فكرة الاستبيان كانت من أول أكتوبر الماضي حتى نهايته وشمل 581 حديث صوت بنعم 225 فيما صوت بلا 184 ولم يهتم بالموضوع 172 وهي نسبة تكشف عدم فهم البعض لنظام البديل الاستراتيجي

والاقتصادية د. فالح العجمي أن قسم قياس الرأي العام الذي ترأسه أمل النجادة هو الذي قام بإعداد الاستبيان على موقع الوزارة والبوابة الالكترونية الرسمية للكويت على شبكة الانترنت من خلال طرح السؤال التالي: هل توافق على نظام البديل الاستراتيجي للرواتب

كشفت استبياناً مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة (قطاع البحوث ونظم المعلومات - إدارة الدراسات السياسية والاقتصادية) حول البديل الاستراتيجي للرواتب والأجور إن هناك 38,7% إيدوه فيما رفضه 31,7% بينما لم يهتم 29,6%. وأوضح مدير إدارة الدراسات السياسية

آلية عمل اللجان البرلمانية

– ممارسة الصلاحيات التي تخولها القوانين واللوائح لمجلس الوزراء وديوان الموظفين في شؤون الوزارات وموظفيها. – اختيار الوفود لتمثيل المجلس في الداخل أو الخارج. – ممارسة اختصاصات المجلس الإدارية فيما بين ادوار الانعقاد بصفة مؤقتة لحين اجتماع المجلس. – محاكمة موظفي المجلس تاديباً. – اختصاصات أمين السر تتمثل في الإشراف على تحرير مضابط الجلسات وقيد أسماء الأعضاء الذين يطلبون الكلمة والمحافظه على النظام وتسجيل نتائج الاقتراح وغيرها. – اختصاصات مراقب المجلس تتمثل في الإشراف على الشؤون المتعلقة بمهام المجلس واحتفالاته، والمحافظه على النظام في الجلسة، وملاحظة حضور الأعضاء وغيابهم وغيرها.

فيعملها للمجلس، ويجوز للعضو ان يزكي غيره للترشيح لعضوية المكتب. ● انتخاب مناصب مكتب المجلس تتم بالتتابع وبطريق الاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة. ● عدم جواز ان تدرج في ورقة التصويت أسماء غير المرشحين والا اعتبر التصويت لغير المرشح باطلاً. ● الامتناع عن التصويت بعد بمنزلة الغياب عن الجلسة فلا تحسب أصوات الممتنعين ضمن أصوات المؤيدين أو المعارضين. ● لا يجوز ان يكون الوزير عضواً بمكتب المجلس أو لجانه. ● يختص مكتب المجلس بعدد من الأمور منها ما يلي: – الفصل في الاعتراضات على مضمون مضابط الجلسات والقيام بعمليات القرعة وفرز الأصوات. – النظر في مشروع الميزانية والحساب الختامي للمجلس.

والقانونية لإبداء الرأي في فكرته ووضعها في الصيغة القانونية في حالة الموافقة عليه، ومن ثم حالته الى اللجنة المختصة بموضوع الاقتراح أو المشروع، كما أوجبت المادة نفسها عدم تقديم أي اقتراح بقانون أو مشروع بقانون رفضه مجلس الأمة مرة ثانية في نفس دور الانعقاد.

مكتب المجلس

● بعد انتهاء مراسم افتتاح الدور السنوي العادي يشرع المجلس في انتخاب أعضاء مكتبه. ● يتألف مكتب المجلس الأمة من رئيس المجلس ونائب الرئيس وأمين السر والمراقب إضافة الى رئيس كل من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة الأولويات بمجرد انتخابهم. ● تقدم الترشيحات لعضوية المكتب الى رئيس المجلس

حددت اللائحة الداخلية لمجلس الأمة آلية عمل اللجان البرلمانية التي تمثل المطبخ التشريعي للمجلس، حيث نصت المادة 93 من الدستور والمادة 42 من اللائحة على أن يؤلف المجلس خلال الأسبوع الأول من اجتماعه السنوي اللجان اللازمة لأعماله. وإعمالاً لهذا النص اللائحي، فإنه يتعين على المجلس في أولى جلساته أن يختار لجانه – على الأقل – الدائمة حتى تباشر صلاحياتها وأعمالها. كما أجازت المادة 44 للمجلس أن يؤلف لجانا أخرى دائمة أو مؤقتة حسب حاجة العمل ويضع لكل لجنة ما قد يراه من أحكام خاصة في شأنها. وفي حالة اقتراح أي عضو اقتراحاً بقانون مستوفياً الشروط أو قدمت الحكومة مشروعاً بقانون، فقد أوجبت المادة 97 من اللائحة على رئيس المجلس إحالته الى لجنة الشؤون التشريعية

اللائحة	عدد الأعضاء	اختصاصها
العرائض والشكاوى	5	فحص ما يحال إليها من العرائض والشكاوى وإبداء رأيها، مقترحة الحفظ أو الإحالة إلى الجهة ذات العلاقة
الداخلية والدفاع	5	الأمور المتعلقة بوزارتي الداخلية والدفاع والرئاسة العامة للحرس الوطني
المالية	7	الجانب المالي والاقتصادي للوزارات والمصالح المختلفة وبخاصة الميزانيات والحسابات الختامية
التشريعية	7	الجانب القانوني في أعمال المجلس والوزارات وجميع الأمور التي لا تدخل في اختصاصات اللجان الأخرى
التعليمية	5	كل ما يتعلق بالجانب التربوي والتعليمي وأيضاً الجانب الثقافي والإرشادي
الصحية	5	ما يخص وزارتي الصحة والشؤون، سواء ما يتعلق بالقطاع الأهلي أو العمالة أو جمعيات النفع العام
الخارجية	5	بحث الاتفاقيات الثنائية التي تعقدتها الكويت مع الدول الأخرى واستعراض السياسة الخارجية ومناقشة المستجدات محلياً وإقليمياً ودولياً، والتنسيق مع وزارة الخارجية والجهات المعنية
المرافق العامة	7	الأمور المتعلقة بالمرافق المرتبطة بعدد من الوزارات كالمواصلات والإشغال والكهرباء والبلدية
الميزانيات	7	ما يتعلق بالميزانيات والحسابات الختامية والاعتمادات الإضافية لوزارات الدولة وإدارتها الحكومية والجهات المستقلة والملحقة ومناقشة تقارير ديوان المحاسبة عن الأمور سالفة الذكر
الأولويات	5	تحديد أولويات المجلس بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية، ومتابعة القوانين غير الفعلة باللجان الأخرى ووضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد
حماية الأموال العامة	5	متابعة قضايا الأموال العامة ودراسة تقارير ديوان المحاسبة عن أوضاع الأموال المستثمرة لدى الجهات في الداخل والخارج وحالتها والأرصدة غير المستثمرة